ضرورة وجود الحكومة
او الولاية للفقهاء

نويسنده :
لطف الله صافی گلپایگانی

بسم الله الرحمن الرحیم

ضرورة وجود الحكومة او الولاية للفقهاء

نويسنده:

الشيخ لطف الله الصافى

ناشر چاپی:

مجله حوزه

ناشر ديجيتالى:

مركز تحقيقات رايانه‌اى قائميه اصفهان

الفهرس

ضرورة وجود الحكومة او الولاية للفقهاء

اشارة

نام کتاب: ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء
موضوع: فقه استدلالی
نویسنده: گلپایگانی، لطف الله صافی
تاریخ وفات مؤلف: ه ق
زبان: عربی
قطع: وزیری
تعداد جلد: ۱
تاریخ نشر: ه ق

[مقدمة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ*
الحمد للّه على نعمة الإسلام و الإيمان حمداً سرمداً، و الصلاة و السلام على خير البرية و أشرف الأنام أبى القاسم المصطفى و على آله أنوار الهدى و مصابيح الظلام، و اللعنة على أعدائهم إلى يوم النشور و القيام

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۲

و بعد، فمن المعروف المسلم به عند الشيعة أن الحاكم بعد النبى صلى الله عليه و آله هو الإمام المعصوم من أهل بيته عليهم السلام، عملًا بما نص عليه و أكّده النبى صلى الله عليه و آله مراراً و تكراراً.

فالإمام المعصوم حاكم فى الدين و الدنيا و مفترض الطاعة من اللّه عزَّ و جل، و أَوْلى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، كما كان رسول اللّه صلى الله عليه و آله أولى بهم من أنفسهم.

و إن إبعاد الأئمة المعصومين عليهم السلام عن مناصبهم التى جعلها اللّه لهم لا- يؤثر شيئاً فى وجوب طاعتهم و الالتزام بأوامرهم و نواهيهم و وجوب اتباعهم فى أقوالهم و أفعالهم.

و قد تكفلت بحوث العقائد إثبات هذا الأمر بالأدلة القاطعة من الكتاب العزيز و السنة المتواترة، و قد سار على هذه العقيدة و هذه الطريقة شيعة أهل

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۳

البيت عليهم السلام من عهد رسول اللّه صلى الله عليه و آله إلى أن غاب الإمام الثانى عشر الإمام المهدى أرواحنا و أرواح العالمين له الفداء، و حتى فى زمن غيبته الصغرى، حيث كان باستطاعة الفقهاء و الناس أن يراجعوا نوابه و وكلاءه المنصوبين من قبله و أشهرهم النواب الأربعة رضوان اللّه عليهم.

و لكن بعد عصر النواب الأربعة وقت الغيبة الكبرى، إلى أن يشاء اللّه تعالى إظهار دينه على الدين كله، فوقع البحث بين فقهاء الشيعة فى من يكون نائب الإمام و الحاكم فى زمن غيبته الكبرى، فاختار كل فقيه فى هذه المسألة ما أدى إليه نظره الاستنباطى و رأيه الاجتهادى، و صارت المسألة من مباحث الفقه يتعرض لها الفقهاء فى كتبهم عند مناسباتها المختلفة، و يجيبون على الاسئلة الموجهة إليهم بشأنها.

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۴

و هذه الرسالة الكريمة المختصرة لسماحة المرجع الدينى و الباحث المتتبع القدير و العالم العامل الورع آية اللّه العظمى الشيخ لطف اللّه الصافى الگلپايگانى مد الله فى عمره الشريف و نفع المسلمين و المؤمنين بعلمه و توجيهاته، هى جواب على بعض الأسئلة التى قدمها إلى سماحته بعض العلماء و الفضلاء عن مسألة الحكم و الولاية فى عصر الغيبة، و هى على اختصارها تتضمن و الأركان الأساسية لهذا الموضوع، و هى واحدة من إجاباته العلمية و بحوثه الغزيرة التى تزيد على الستين بحثاً و مقالة، و التى نأمل أن نتوفق لطباعتها فى مجموعة كاملة، لتعم فائدتها إن شاء اللّه، و اللّه الموفق.

دار القرآن الكريم

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۶

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيم

الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعالَمينَ، وَ الصَّلاةُ وَ السلامُ عَلى خَيْرِ

خَلْقِهِ وَ اشْرَفِ بَرِيَّتِهِ مُحمَّدٍ وَ آلِهِ الطاهِرينَ

لا سيَّما بَقيَّةُ اللّهِ فى الأرَضينَ، وَ لَعَنةُ اللّهِ

عَلى أَعْدائِهِمْ أجمَعِينَ إلى قِيام

يَوْمِ الدين.

مسألة: [فى ولاية الفقيه]

اشارة

دلّت الأدلة العقلية و النقلية على حاجة المجتمع البشرى المتمدن إلى حكومةٍ تنظّم اموره،

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۷

و تحفظ كيانه، و تصونه عما يوجب الفساد و الزوال، و تقوم بوضع الخطط اللازمة لمصالحه، و تمنع القوى عن اغتصاب حق الضعيف، و تدفع عنه ظلم الظالمين، و تعمل فيه بالعدل، و تؤمِّن السبل، و تجعل الكل أمام الحق و القانون سواء.

إنه لا حالة أسوأ و أتعس للبشرية من الفوضى المطلقة، و دين الإسلام الذى هو أكمل الأديان و أتمها، و أرقى الشرائع و القوانين و الأنظمة لم يترك فى حياة البشر المادية و المعنوية أمراً إلا و قد بيّن فيه ما به صلاح الإنسان و رشده، و من أهم هذه الأمور:

أمر وجود الحكومة الأمر الأساسى الذى يدور مداره إجراء أكثر أحكامه، فقد اهتم به أشد الاهتمام، فجعل للنبى صلى الله عليه و آله الولاية المطلقة على المؤمنين، قال اللّه تعالى:

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۸

(النَّبِيُّ أَوْلى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ) «۱».

النص على ولاية الامام على عليه السلام المطلقة بعد النبى صلى الله عليه و آله.

فقامت بفضل هذه الولاية حكومة العدل الإسلامية بقيادة صاحب مقام الرسالة و النبوة صلى الله عليه و آله، ثمّ أكمل اللّه الدين بولاية أمير المؤمنين و أولاده الطاهرين الأئمة الاثنى عشر عليهم السلام، و أكد على أمر الولاية، سيما ولاية أمير المؤمنين عليه السلام، و قرنها بولاية اللّه و ولاية الرسول بقوله تعالى:

(إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَ هُمْ

(۱) سورة الأحزاب- ۶

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۹

رٰاكِعُونَ) «۱».

و أمر بإعلانها فى يوم غدير خُمٍّ فى مشهدٍ عظيم حضره جموع المسلمين، فقال:

(يٰا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مٰا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمٰا بَلَّغْتَ رِسٰالَتَهُ، وَ اللّٰهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النّٰاسِ، إِنَّ اللّٰهَ لٰا يَهْدِى الْقَوْمَ الْكٰافِرِينَ) «۲».

فلما كمل الدين بإبلاغ الولاية أنزل اللّه تعالى:

(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَ أَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَ رَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلٰامَ دِيناً) «۳».

النص على ولاية و امامة و حكومة الأئمة الاثنى عشر عليهم السلام.

(۱) المائدة- ۵۵

(۲) المائدة- ۶۷

(۳) المائدة- ۳

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۱۰

و قد ثبت النص عن النبى صلى الله عليه و آله على الأئمة الاثنى عشر عليهم السلام بالولاية و الإمامة و الحكومة، بالنصوص المتواترة التى منها: أحاديث الأئمة الاثنى عشر التى رواها أعاظم المحدثين من العامة و الخاصة فى صحاحهم و جوامعهم و مسانيدهم و سننهم، و التى لا تنطبق إلا على مذهب الإمامية القائلين بإمامة الأئمة الاثنى عشر المعروفين من أهل البيت و عترة النبى صلى الله عليه و آله.

هذا و قد أوجب اللّه إطاعتهم على المؤمنين بقوله تعالى:

(يٰا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللّٰهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) «۱».

(۱) النساء- ۵۹

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۱۱

فقرن إطاعتهم بإطاعة النبى صلى الله عليه و آله، و هذه خصيصةٌ لا يختص بها إلا من كان مثل النبى صلى الله عليه و آله معصوماً، و هو الإمام المعصوم الذى يقول به الإمامية، فلا يجوز أن يفسر (أُولِي الْأَمْرِ) فى هذه الآية إلا بالأئمة المعصومين عليهم السلام دون غيرهم كائناً من كان، حتى الفقهاء.

و هذا هو مقتضى أساس حكومة اللّه تعالى، و معنى أسمائه الحسنى، و حاكميته التوحيدية، فليس لأحدٍ على أحدٍ الحكومة إلا إذا اعطيت من اللّه تعالى، فهو الحاكم الآمر الناهى، و السلطان و القاضى، كما يستمد من لطفه و رحمانيته و رحيميته و عدله و حكمته و علمه، فهو الرحمن و الرحيم و اللطيف و العدل و الحكيم و العالم و العليم.

و قد أنهى العلامة قدس سره الأدلة الدالة على لزوم جعل الحكومة من اللّه على الناس و نصب الإمام لهم إلى

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۱۲

ألف دليل.

فكل حكومةٍ لم تكتسب المشروعية من حكومة اللّه تعالى باطلة زائفة.

فالواجب على جميع المكلفين الإطاعة للحكومة الإلهية المتمثلة فى وجود الإمام المعصوم فى كل عصرٍ و زمان.

قال مولانا أمير المؤمنين عليه السلام:

(اللهمّ بلى، لا تخلو الأرض من قائمٍ للّه بحجّةٍ، إمّا ظاهراً مشهوراً، أو خائفاً مغموراً، لئلّا تبطل حجج اللّه و بيّناته) «۱».

ضرورة الولاية و الحكومة للفقهاء زمن الغيبة

---

(۱) نهج البلاغة: جزء ۴ ص ۳۷، من كلامه عليه السلام لكميل بن زياد.

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۱۳

ثمّ إنه مما لا ريب فيه و من البديهى أنه لا فرق فى حاجة الناس إلى من يتولى امورهم بين الأعصار و الأمصار، و بين عصر حضور الإمام و عصر غيبته، فكما كانت تحتاج البلاد و الأمكنة التى لم يكن يعيش فيها الأئمة عليهم السلام الى ولاةٍ و وكلاء منصوبين من قبلهم فكذلك الأزمنة التى يغيب فيها الإمام عليه السلام بأمر الله تعالى لحِكَمٍ و مصالح يعلمها اللّه عز و جل، تحتاج أيضاً إلى الوالى الذى يلى امورهم من قِبَله، فكما أن اللّه تعالى قد أتمَّ الحجة على خلقه بنصب الإمام يجب على الإمام الذى جعله اللّه ولى المؤمنين، و نصبه إماماً على الخلق أجمعين، و كفيلًا لُامورهم، و حافظاً لمصالحهم أن يعيِّن فى عصر غيبته من يكون حاكماً بينهم، و لا يجوز أن يجعل مصالحهم فى معرض الضياع، و امورهم على شفا حفرةٍ من

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۱۴

الفساد.

و قد عين أرواحنا له الفداء فى عصر غيبته الصغرى أو القصرى جمعاً من أعيان الشيعة، منهم:

النواب الأربعة رضوان الله تعالى عليهم، المشهورون عند الكل بالنيابة و السفارة الخاصة.

دليل الحكومة و الولاية فى عصر الغيبة للفقهاء

ففى الغيبة الكبرى أو الطُّولى التى يطول زمانها كما أخبر به النبى صلى الله عليه و آله لا بد بطريقٍ أولى للإمام من رعاية مصالح شيعته، و دفع ما يؤدى إلى ضياع أمرهم و انحلاله، و ذلك بنصب القيِّم على أمورهم، الحافظ لشئونهم الاجتماعية و السياسية، و قوانين دينهم و دنياهم.

و ليس ذلك بالإجماع و الاتفاق إلا ولاية الفقهاء

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۱۵

العدول المسماة بالنيابة العامة، فللفقهاء التدخل فى أمور المسلمين بما تقتضيه مصالحهم، و يكون كل ما يقع تشريعاً تحت مسئولية الإمام عليه السلام و رعايته مما يرتبط بمصالح الامة الإسلامية و شئون الولاية على الناس، و تقام لحفظها الحكومات يكون ذلك واقعاً تحت مسئولية الفقهاء و رعايتهم و إدارتهم.

فعلى عاتقهم إحياء السنة، و دفع البدعة، و حفظ الشريعة، و كفالة الامة.

فالزعامة لهم، و هم خلفاء الإمام و القائمون مقامه فى تلك الشئون، و أمناؤه على الحلال و الحرام، و لو لا ذلك لاندرس الدين و ضاعت آثار الشرع المبين.

و من تدبر حق التدبر يعرف أن إشراف الفقهاء على الامور إضافةً لمنزلتهم الروحية و منزلتهم الروحانية فى القلوب هو أقوى الأسباب

الموجبة

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۱۶

لبقاء التشيع، و حفظ آثار المعصومين عليهم السلام إلى زماننا هذا.

إن هذه الولاية التى عرفت بعض شئونها هى الحكومة الشرعية الحقة التى لم تنقطع من عصر سيد المرسلين صلى الله عليه و آله، و لا تزال مستمرةً باستمرار زمان التكليف، لا يتفاوت الأمر فى تحققها بين أن يكون ولى أمرها مبسوط اليد فى جميع ما جعله اللّه فى حوزة حكومته و هو الدنيا بما فيها و من فيها أو مبسوط اليد فى بعضه، أو كان مرفوع اليد عن كله أو عن معظمه، أو كان حاضراً أو ظاهراً على الأنام، أو غائباً عن الأبصار.

فالحكومة الشرعية منعقدة مستمرة بهذا الاعتبار، و الفقهاء العدول فى عصر الغيبة هم الحاكمون شرعاً و الولاة على الأمور، و هذا هو معنى قوله عليه السلام فى توقيعه الرفيع كما سنشير إليه:

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۱۷

(فإنّهم حجّتى عليكم و أنا حجّة اللّه).

و هذه هى الحكومة الشرعية التى يجب على المكلفين إطاعتها و الانضواء تحت قيادتها، حتى و إن كانوا ساكنين فى دائرةٍ غيرها، فالمؤمن و إن كان فى دار الكفر أو فى بلاد المسلمين تحت سلطةٍ غير شرعيةٍ: فإنه يجب عليه أن يكون منقاداً لهذه الحكومة الشرعية التى جعل الإمام أمرها فى عصر الغيبة بيد الفقهاء.

و لا يخفى عليك أن ولاية الفقهاء فى عصر الغيبة على هذا المبنى تكون كولاية الحكام و النواب المنصوبين من قبل الإمام فى عصر الحضور، و أن الأحكام السلطانية التى تصدر عن صاحبها يجب أن تكون لتنفيذ الأحكام الشرعية، و لترجيح بعضها على البعض فى موارد تزاحم الأحكام و الحقوق، فلا ترفع اليد بهذه الأحكام عن الحكم الشرعى

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۱۸

بتاتاً، و إنما ترفع بها اليد عن الحكم المهم للأخذ بالأهم حسب تشخيص الحاكم بلزوم ترك حقٍّ أو جهةٍ لحفظ حقٍّ أو جهةٍ أهم.

و على كل حالٍ، فكلامنا فى المسألة ليس فى الأحكام السلطانية، بل فى المناصب الولائية التى يستمد الفقيه منها صلاحيته لإصدار الأحكام السلطانية.

ثمّ لا يخفى عليك أنه قد استدل على ولاية الفقهاء فى عصر الغيبة بطائفةٍ من الأحاديث المروية فى كتاب القضاء من جوامع الحديث، و قد أخرج شطراً منها الفاضل النراقى فى عوائده فى العائدة الرابعة و الخمسين، لكن الاستدلال بأكثرها لا يخلو عن مناقشةٍ و نظرٍ. و لعل أقواها نصاً فى الدلالة التوقيع الرفيع الذى أخرجه شيخنا الصدوق فى كمال الدين، قال:

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۱۹

حدثنا محمد بن محمد بن عصام الكلينى رضى الله عنه، قال: حدثنا محمد بن يعقوب الكلينى، عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمد بن عثمان العمرى رضى الله عنه أن يوصل لى كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت علىَّ، فورد [ت فى] فى التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام ... إلى أن قال:

(و أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجتى عليكم، و أنا حجة اللّه عليهم).

و قال فى آخر التوقيع:

(و السلام عليك يا إسحاق بن يعقوب و على من اتّبع الهدى) «۱».

و رواه شيخنا الطوسى رضوان اللّه عليه فى

(۱) كمال الدين ج ۲ ص ۴۸۵، ۴۸۳ ب ۴۵، حديث ۴.

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۲۰

كتاب الغيبة قال:

و أخبرنى جماعة، عن جعفر بن محمد بن قولويه و أبى غالب الزرارى و غيرهما، عن محمد بن يعقوب الكلينى، عن إسحاق بن يعقوب، قال سألت محمد بن عثمان العمرى رحمه اللّه أن يوصل لى كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت علىَّ، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام ... إلى أن قال:

(و أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنّهم حجّتى عليكم و أنا حجّة اللّه (عليكم).

إلى قوله عليه السلام:

و السلام عليك يا إسحاق بن يعقوب، و عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى «۱».

---

(۱) غيبة الشيخ: حديث ۲۴۷ ص ۲۹۰ و ۲۹۳.

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۲۱

وقفة عند التوقيع الصادر عن الناحية المقدسة

و يظهر مما تضمّنه التوقيع المبارك كما حكى الأردبيلى فى جامع الرواة عن الأسترآبادى علو رتبة إسحاق بن يعقوب، و لعله كما استظهره بعض الرجاليين أيضاً هو أخ الكلينى، و كيف كان فلا مجال للخدشة فى سنده بعدم مجىء شىءٍ من حاله فى كتب الرجال بعد اعتماد مثل الكلينى عليه و روايته التوقيع الشريف بما تضمنه من المطالب المهمة عنه، ثمّ اعتماد مثل الصدوق عليه، ثمّ شيخ الطائفة رضوان اللّه تعالى عليهم.

و من المستبعد جداً أن لا يكون الكلينى عارفاً بحال مثله من معاصريه و هو ينقل عنه أنه يكتب الى مولانا صاحب الزمان عليه الصلاة و السلام

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۲۲

يسأله مثل هذه المسائل التى لا يسأل عنها إلا الخواص و عظماء الشيعة، و يأتيه الجواب بخطه الشريف عليه السلام. فالظاهر أنه كان يعرف الرجل بالوثاقة و الأهلية لمثل هذه المكاتبة. إذاً فلا ريب فى اعتبار سند التوقيع المبارك.

و أما دلالته: فتارةً يستدل بقوله عليه السلام (و أمّا الحوادث الواقعة.)، و أن المراد منها ليس أحكام الوقائع، فإن السائل مثل إسحاق بن يعقوب الذى يظهر من مسائله أنه من أهل المعرفة و البصيرة، بل و غيره أيضاً، يعلم أنه يسأل عن الأحكام الرواةَ العالمون بها، فلا بد أن يكون المراد منها الحوادث التى يرجع فيها إلى السلطان و ولى الأمر و الحاكم الشرعى، و هذا هو الذى يحتاج إلى أن يكون المرجع فيه حجة الإمام عليه السلام.

و تارةً يستدل بقوله فيه: (فإنّهم حجّتى عليكم

ضرورة وجود الحكومة أو الولاية للفقهاء، ص: ۲۳

و أنا حجّة اللّه)، فكما أن الإمام حجة اللّه على العباد يحتج بوجوده عليهم فى جميع أمورهم، و لا يكون معه للناس حجة على اللّه فرواة أحاديثهم أيضاً حجة الإمام على الناس، لا يكون معهم فى أمرٍ من الامور حجة للناس على الإمام.

و الحاصل: أنه كما أن الواجب على الحكيم جل اسمه بمقتضى الحكمة و قاعدة اللطف نصب الإمام و الحجة و الوالى على العباد فيجب على الإمام و الوالى أيضاً نصب من يقوم مقامه فى الأمصار التى هو غائب عنها، و كذا فى الأزمنة التى هو غائب فيها، و تصديق ذلك قوله تعالى:

(وَ وٰاعَدْنٰا مُوسىٰ ثَلاٰثِينَ لَيْلَةً وَ أَتْمَمْنٰاهٰا بِعَشْرٍ، فَتَمَّ مِيقٰاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَ قٰالَ مُوسىٰ لِأَخِيهِ هٰارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَ أَصْلِحْ وَ لاٰ تَتَّبِعْ سَبِيلَ

الْمُفْسِدِينَ) «۱».

و ذلک لأنه لا یجوز علی اللّه ترک الناس بغیر حاکم و وال.

مدی دائرة ولایة الفقهاء و صلاحیتهم

إذاً لا ریب فی جعل الإمام الفقهاء ولاةً و حکاماً علی العباد؛ للاتفاق و الإجماع علی عدم ولایة غیرهم، و لیس مثل التوقیع الشریف و ما بمعناه إلا إنشاء هذه الولایة لهم، فلهم المناصب الولائیة التی هی من شئون الوالی عند العرف و الشرع.

و من جملة ما یؤول أمره فی عصر الغیبة الی الفقهاء العدول ما للإمام علیه السلام من الخمس و غیره مثل: میراث من لا وارث له، فیکون للفقهاء

(۱) الأعراف- ۱۴۲

الجامعین للشرائط بحکم منصبهم الولائی الذی تلقوه عن الإمام علیه السلام، فیقومون بصرفه فی حفظ بیضة الإسلام، و الذب عن حریم الدین، و ما یوجب إعزاز الشرع المبین و قوة جماعة المؤمنین، مثل:

تأسیس الحوزات العلمیة، و مصارف طلبة العلوم الدینیة الذین یترتب علی وجودهم حفظ الآثار من الاندراس، و تعلیم الناس بالحلال و الحرام، و بث الدعوة إلی الإسلام، و بناء المساجد و المدارس، و طبع الکتب الإسلامیة، و تأسیس المشاریع الخیریة، و إنشاء المؤسسات الاقتصادیة و التربویة، مما یوجب عز المسلمین و استغناءهم عن الکفار فی الصناعة و التقنیة، و یمنعهم من الوقوع فی استضعافهم السیاسی و الاقتصادی.

کما یصرفونه فی إعانة الضعفاء، و کل أمرٍ نعلم أن الإمام علیه السلام لو کان حاضراً لصرف فیه أمواله

الشخصیة، و إن کسبها بکد الیمین و عرق الجبین؛ لتکون به کَلِمَةُ اللّهِ هِیَ الْعُلْیٰا و کلمة الذین کفروا السفلی، مراعیاً فی کل ذلک الأهم فالأهم.

فإن قلت: السهم المبارک و میراث من لا وارث له ملک لشخص الإمام علیه السلام، یجری علیه فی عصر الغیبة حکم مال الغائب، یجب حفظه له إن أمکن، و إلا یجب علی الذی بیده أن یتصدق به عنه.

قلت أولًا: إن التصدق بالمال المجهول مالکه أو ما لا یمکن إیصاله إلی مالکه إذا کان فی معرض التلف و الضیاع، إنما یجوز إن لم یعلم من بیده رضاه بصرفه فی موردٍ خاصٍ دون غیره، أما مع العلم بذلک فلا بد من صرفه فی ذلک المورد.

و ثانیاً: الظاهر أن السهم المبارک إنما جعل للإمام لکی یقوی به شئون ولایته، و یصرفه فی إنفاذ وظائفه الولائیة، و لازم جعل الولایة للفقهاء

جعل الولایة لهم علیه لأنها لا تقام إلا به.

و إن شئت قلت: إن السهم المبارک اختصت الولایة علیه بمن یلی الامور بإذن الشارع، و هو شخص الإمام علیه السلام فی زمان

الحضور، و من یلیها بإذنه فی عصر الغیبة، و هم الفقهاء العدول المنصوبون بالولایة بنصبه.

ثمّ إنه مما ذکرنا یظهر حکم سهم السادة العظام زاد اللّه فی شرفهم، فإن مصرفه و إن کان السادة المحتاجین إلیه، إلا أن المستفاد من بعض الأخبار و ما تقتضیه مناسبة الحکم و الموضوع أن الولایة علیه أیضاً للإمام و من یلی الامور من قبله، فالإمام یأخذه و یقسمه بین الأصناف، و قد ورد فی هذه الأخبار أن ما یزید منها علی مصارفهم یکون للإمام علیه اللام، و أن ما ینقص یتمه الإمام من غیره.

ضرورة وجود الحکومة أو الولایة للفقهاء، ص: ۲۸

فقد روی ثقة الإسلام الکلینی قدس سره «۱» عن الإمام الکاظم علیه السلام أنه قال:

(الخمس من خمسة أشیاء. إلی أن قال:

و نصف الخمس الباقی بین أهل بیته، فسهم لیتاماهم، و سهم لمساکینهم، و سهم لأبناء سبیلهم، یقسّم بینهم علی الکتاب و السنّة ما یستغنون به فی سنّتهم، فإن فضل عنهم شیء فهو للوالی، و إن عجز أو نقص عن استغنائهم کان علی الوالی أن ینفق من عنده بقدر ما یستغنون به).

و علیه یجب علی من یرید إیصاله إلیهم بنفسه الاستئذان من الحاکم الشرعی، و إن أراد إیصاله إلی الفقیه فالأحوط أن یوکله بالإیصال إلی المستحق منهم.

---

(۱) فی المجلد الأول من الکافی صفحة ۵۳۹.

ضرورة وجود الحکومة أو الولایة للفقهاء، ص: ۲۹

کما أن الأحوط للفقیه الذی یأخذ سهم السادة أن یأخذ الوکالة ممن علیه الخمس لإیصاله إلی السادة المستحقین.

و فی البحث مسائل و فروع لا یسع المجال للخوض فیها، و نسأل اللّه تعالی العصمة عن الخطأ، و أن یوفقنا لما یحب و یرضی.

و آخر دعوانا أنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعالَمِینَ

۱۵ ذی الحجة ۱۴۱۴ لطف اللّه الصافی الگلپایگانی

درباره مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

بسم الله الرحمن الرحیم

جاهِدُوا بِأَمْوالِکُمْ وَ أَنْفُسِکُمْ فی سَبیلِ اللَّهِ ذلِکُمْ خَیْرٌ لَکُمْ إِنْ کُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (سوره توبه آیه ۴۱)

با اموال و جانهای خود، در راه خدا جهاد نمایید؛ این برای شما بهتر است اگر بدانید حضرت رضا (علیه السّلام): خدا رحم نماید بنده‌ای که امر ما را زنده (و برپا) دارد ... علوم و دانشهای ما را یاد گیرد و به مردم یاد دهد، زیرا مردم اگر سخنان نیکوی ما را (بی آنکه چیزی از آن کاسته و یا بر آن بیافزایند) بدانند هر آینه از ما پیروی (و طبق آن عمل) می کنند

بنادر البحار-ترجمه و شرح خلاصه دو جلد بحار الانوار ص ۱۵۹

بنیانگذار مجتمع فرهنگی مذهبی قائمیه اصفهان شهید آیت الله شمس آبادی (ره) یکی از علمای برجسته شهر اصفهان بودند که در دلدادگی به اهلبیت (علیهم السلام) بخصوص حضرت علی بن موسی الرضا (علیه السلام) و امام عصر (عجل الله تعالی فرجه الشریف) شهره بوده و لذا با نظر و درایت خود در سال ۱۳۴۰ هجری شمسی بنیانگذار مرکز و راهی شد که هیچ وقت چراغ آن خاموش نشد و هر روز قوی تر و بهتر راهش را ادامه می دهند.

مرکز تحقیقات قائمیه اصفهان از سال ۱۳۸۵ هجری شمسی تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن امامی (قدس سره الشریف) و با فعالیت خالصانه و شبانه روزی تیمی مرکب از فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مختلف

مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

اهداف :دفاع از حریم شیعه و بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البیت علیهم السلام) تقویت انگیزه جوانان و عامه مردم نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی، جایگزین کردن مطالب سودمند به جای بلوتوث های بی محتوا در تلفن های همراه و رایانه ها ایجاد بستر جامع مطالعاتی بر اساس معارف قرآن کریم و اهل بیت علیهم السّلام با انگیزه نشر معارف، سرویس دهی به محققین و طلاب، گسترش فرهنگ مطالعه و غنی کردن اوقات فراغت علاقمندان به نرم افزار های علوم اسلامی، در دسترس بودن منابع لازم جهت سهولت رفع ابهام و شبهات منتشره در جامعه عدالت اجتماعی: با استفاده از ابزار نو می توان بصورت تصاعدی در نشر و پخش آن همت گمارد و از طرفی عدالت اجتماعی در تزریق امکانات را در سطح کشور و باز از جهتی نشر فرهنگ اسلامی ایرانی را در سطح جهان سرعت بخشید.

از جمله فعالیتهای گسترده مرکز :

الف)چاپ و نشر ده ها عنوان کتاب، جزوه و ماهنامه همراه با برگزاری مسابقه کتابخوانی

ب)تولید صدها نرم افزار تحقیقاتی و کتابخانه ای قابل اجرا در رایانه و گوشی تلفن سهمراه

ج)تولید نمایشگاه های سه بعدی، پانوراما ، انیمیشن ، بازیهای رایانه ای و ... اماکن مذهبی، گردشگری و...

د)ایجاد سایت اینترنتی قائمیه www.ghaemiyeh.com جهت دانلود رایگان نرم افزار های تلفن همراه و چندین سایت مذهبی دیگر

ه)تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و ... جهت نمایش در شبکه های ماهواره ای

و)راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی (خط ۲۳۵۰۵۲۴)

ز)طراحی سیستم های حسابداری ، رسانه ساز ، موبایل ساز ، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک ، SMS و...

ح)همکاری افتخاری با دهها مرکز حقیقی و حقوقی از جمله بیوت آیات عظام، حوزه های علمیه، دانشگاهها، اماکن مذهبی مانند مسجد جمکران و ...

ط)برگزاری همایش ها، و اجرای طرح مهد، ویژه کودکان و نوجوانان شرکت کننده در جلسه

ی)برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم و دوره های تربیت مربی (حضوری و مجازی) در طول سال

دفتر مرکزی: اصفهان/خ مسجد سید/ حد فاصل خیابان پنج رمضان و چهارراه وفائی / مجتمع فرهنگی مذهبی قائمیه اصفهان

تاریخ تأسیس: ۱۳۸۵ شماره ثبت : ۲۳۷۳ شناسه ملی : ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

وب سایت: www.ghaemiyeh.com ایمیل: Info@ghaemiyeh.com فروشگاه اینترنتی: www.eslamshop.com

تلفن ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۳۱۱) فکس ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱) دفتر تهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱) بازرگانی و فروش ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹ امور کاربران ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

نکته قابل توجه اینکه بودجه این مرکز؛ مردمی ، غیر دولتی و غیر انتفاعی با همت عده ای خیر اندیش اداره و تامین گردیده و لی جوابگوی حجم رو به رشد و وسیع فعالیت مذهبی و علمی حاضر و طرح های توسعه ای فرهنگی نیست، از اینرو این مرکز به فضل و کرم صاحب اصلی این خانه (قائمیه) امید داشته و امیدواریم حضرت بقیه الله الاعظم عجل الله تعالی فرجه الشریف توفیق روزافزونی را شامل همگان بنماید تا در صورت امکان در این امر مهم ما را یاری نمایندانشاالله.

شماره حساب ۶۲۱۰۶۰۹۵۳ ، شماره کارت :۶۲۷۳-۵۳۳۱-۳۰۴۵-۱۹۷۳و شماره حساب شبا : IR۹۰-۰۱۸۰-۰۰۰۰-۰۰۰۰-۰۶۲۱-۰۶۰۹-۵۳ به نام مرکز تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان نزد بانک تجارت شعبه اصفهان – خیابان مسجد سید

ارزش کار فکری و عقیدتی

الاحتجاج – به سندش، از امام حسین علیه السلام -: هر کس عهده دار یتیمی از ما شود که محنتِ غیبت ما، او را از ما جدا کرده است و از علوم ما که به دستش رسیده، به او سهمی دهد تا ارشاد و هدایتش کند، خداوند به او می‌فرماید: «ای بنده بزرگوار شریک کننده برادرش! من در کَرَم کردن، از تو سزاوارترم. فرشتگان من! برای او در بهشت، به عدد هر حرفی که یاد داده است، هزار هزار، کاخ قرار دهید و از دیگر نعمت‌ها، آنچه را که لایق اوست، به آنها ضمیمه کنید».

التفسیر المنسوب إلی الإمام العسکری علیه السلام: امام حسین علیه السلام به مردی فرمود: «کدام یک را دوست‌تر می‌داری: مردی اراده کشتن بینوایی ضعیف را دارد و تو او را از دستش می‌رَهانی، یا مردی ناصبی اراده گمراه کردن مؤمنی بینوا و ضعیف از پیروان ما را دارد، امّا تو دریچه‌ای [از علم] را بر او می‌گشایی که آن بینوا، خود را بِدان، نگاه می‌دارد و با حجّت‌های خدای متعال، خصم خویش را ساکت می‌سازد و او را می‌شکند؟».

[سپس] فرمود: «حتماً رهاندن این مؤمن بینوا از دست آن ناصبی. بی‌گمان، خدای متعال می‌فرماید: «و هر که او را زنده کند، گویی همه مردم را زنده کرده است»؛ یعنی هر که او را زنده کند و از کفر به ایمان، ارشاد کند، گویی همه مردم را زنده کرده است، پیش از آن که آنان را با شمشیرهای تیز بکشد».

مسند زید: امام حسین علیه السلام فرمود: «هر کس انسانی را از گمراهی به معرفت حق، فرا بخواند و او اجابت کند، اجری مانند آزاد کردن بنده دارد».


مركز
القائمية
اصفهان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹